وسائل مكافحة الفساد الاداري والمالي- دراسة وصفية تحليلية مع التطبيق على العراق

م.م. **محمد صبحي راشد** *
** جامعة الانبار/كلية الطب*

Article Info

Received: February 2025 **Accepted:** March 2025

Author[1] email: *Moh.subbhi@uoanbar.edu.iq*

الخلاصة :

اثار موضوع الفساد الاداري والمالي اهتمام الفقهاء والباحثين كونه يعتبر من الظواهر الخطيرة التي انتشرت في دول العالم وخصوصا الدول النامية وان كانت ايضا تعاني منه الدول المتقدمة صناعيا حيث يعرف بانه كل انحراف او استغلال للسلطة او الوظيفة العامة لتحقيق منافع واهداف شخصية وتتعدد انواع واشكال الفساد الاداري والمالي فيكون على شكل الرشوة والاختلاس والتزوير والمحسوبية والوساطة والمحاباة وغيرها ويعزو سبب انتشار الفساد الاداري والمالي الى عدة اسباب منها اقتصادية وقانونية وسياسية واجتماعية ويترتب على هذه الظاهرة عدة اثار سلبية تنعكس على التنمية الاقتصادية ومستوى المعيشة والاستقرار السياسي والانشطة الخدمية والانتاجية وللفساد الاداري والمالي عدة وسائل لمكافحته او الحد منه منها وسائل على المستوى المحلي كالوسائل الادارية ووسائل على المستوى الدولي كالمنظمات والاتفاقيات الدولية والاقليمية.

الكلمات المفتاحية : (مكافحة الفساد الاداري ، مكافحة الفساد المالي ، العراق ، القانون) .

Means of combating administrative and financial corruption- a descriptive and analytical study with application in Iraq

Assistant lecturer Mohammed Subhi Rashid*
** Anbar University، College of Medicin*

Abstract :

The issue of administrative and financial corruption has attracted the attention of jurists and researchers , as it is considered one of the dangerous phenomena that has spread in the countries of the worl, especially developing countries, although industrially advanced countries also suffer from it، as it is known as any deviation or exploitation of authority or public office to achieve personal benefits and goals. The types and forms of administrative and financial corruption vary, as it takes the form of bribery, embezzlement, forgery, favoritism، mediation، favoritism, and others. The reason for the spread of corruption is attributed to Administrative and financial corruption has several causes, including economic ,legal, political and social. This phenomenon has several negative effects that affect economic development، the standard of living، political stability, service and production activities. Administrative and financial corruption has several means to combat or reduce it، including means at the local level ,such as administrative means، and means at the international level, such as international and regional organizations and agreements.

Keywords : (Combating administrative corruption. combating financial corruption, Iraq, law **)** .

المقدمة

يعتبر الفساد الاداري والمالي ظاهرة منتشرة في جميع انحاء العالم بدرجات متفاوتة بين دولة واخرى اذ حظيت هذه الظاهرة في الآونة الاخيرة باهتمام الفقهاء والباحثين في مجالات القانون والاجتماع والسياسة والاقتصاد اذ تعتبر التحدي الاكبر الذي يواجه عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية الامر الذي تطلب التدخل للإسراع في معالجة هذه الظاهرة

التي اصبحت لا يخلو أي نظام سياسي او مجتمع منها فهو ظاهرة طبيعية في المجتمعات الرأسمالية وحسب اختلاف تطور مؤسسات الدولة اما في بلدان العالم الثالث فان الفساد الاداري والمالي اصبح في اقصى درجاته وذلك بسبب تدنى مستويات الرفاهية الاجتماعية ويلاحظ ان الفساد الاداري والمالي في العراق قبل حرب الخليج الثانية لم يكن يشكل ظاهرة عامة بل كان حالات فردية الا انها سرعان ما تحول الى ظاهرة عامة اضحت تنتشر وتتزايد بعد عام 1990 وفي الوقت الحالي اصبح العراق يعاني في جميع قطاعاته الادارية ودوائره من انتشار هذه الظاهرة لذا اقتضي الامر من تناول تلك الظاهرة وبيان مفهومها وصورها واثارها ووسائل مكافحتها.

اولاً / أهمية البحث :

تتمحور اهمية بحث وسائل مكافحة الفساد الاداري والمالي في بيان دراسة مفهوم الفساد الاداري والمالي وانواعه وصوره والاسباب والدوافع التي تؤدي اليه والاثار المترتبة عليه والوسائل الداخلية والدولية لمكافحته.

ثانياً / إشكالية البحث :

تكمن اشكالية بحث وسائل مكافحة الفساد الاداري والمالي في مدى ملائمة وكفاية الوسائل المحلية والدولية لهذه الظاهرة، وهل هذه الوسائل كفيلة للحد من هذه الظاهرة، وهل كان المشرع العراقي موفقا في تناول تلك الوسائل للحد من ظاهرة الفساد الاداري والمالي في مختلف قطاعات الدولة.

ثالثاً / اهداف البحث :

يهدف بحث وسائل مكافحة الفساد الاداري والمالي الى الوقوف على ماهية الفساد الاداري والمالي ومدى تأثيره على عملية التنمية الاقتصادية والوقوف على وسائل مكافحته للحد او التقليل من تأثيره على قطاعات الدولة المختلفة.

رابعاً / منهجية البحث :

اتبعنا في بحث وسائل مكافحة الفساد الاداري والمالي على المنهاج الوصفي لبيان مفهوم الفساد الاداري والمالي وانواعه وخصائصه والدوافع

التي تؤدي اليه والاثار المترتبة عليه، واتبعنا كذلك المنهاج التحليلي لبيان وسائل مكافحته على الصعيد الداخلي والخارجي.

خامساً / هيكلية البحث :

سنتناول بحث وسائل مكافحة الفساد الاداري والمالي من خلال مبحثين وكما يأتي:-

المبحث الاول: ماهية الفساد الاداري والمالي

المطلب الاول: تعريف الفساد الاداري والمالي

المطلب الثاني: انواع الفساد الاداري والمالي

المطلب الثالث: دوافع الفساد الاداري والمالي

المبحث الثاني: الاثار المترتبة على الفساد الاداري والمالي ووسائل مكافحته

المطلب الاول: الاثار المترتبة على الفساد الاداري والمالي

المطلب الثاني: وسائل مكافحة الفساد الاداري والمالي

المطلب الثالث: الفساد الاداري والمالي في العراق ووسائل مكافحته

المبحث الاول

ماهية الفساد الاداري والمالي

ذكرنا مسبقا ان ظاهرة الفساد الاداري والمالي تعتبر من اهم الاسباب التي تقف عائقا امام تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أي نظام سياسي او مجتمع سواء كان مجتمعا متقدما او ناميا فهو ظاهرة لا تختص دولة او مجتمع بعينه بل هو ظاهرة عالمية ليست فقط في الدول النامية او الفقيرة فحسب وان كان يزداد فيها بسبب ضعف بنيتها المؤسسية وتخلفها وازدياد معدلات البطالة فيها، وعليه سنتناول في هذا المبحث مفهوم الفساد الاداري والمالي من حيث تعريف الفساد الاداري والمالي وبيان خصائصه وانواعه واسبابه ودوافعه وكما يأتي:-

المطلب الاول

تعريف الفساد الاداري والمالي

من المتعارف عليه في البحوث الاكاديمية تحديد معنى المصطلحات

المستخدمة ومضمونها لذا سنبين تعريف الفساد الاداري والمالي من حيث المدلول اللغوي والاصطلاحي والقانوني والاداري، فالفساد في اللغة يعرف بانه "التلف والعطب والاضطراب والخلل والقحط يقال فسد اللحم او اللبن فسادا أي انتن وعطب وفسد العقل بطل وفسد الرجل جاوز الصواب والحكمة وفسدت الامور اضطربت وادركها الخلل"[1]. ويعرف في الاصطلاح بانه "خروج الشي عن الاعتدال قليلا سواء كان هذا الخروج قليلا او كثيرا ويستعمل في النفس والبدن والاشياء الخارجة عن الاستقامة"[2]. وعرفه الفقهاء بانه "مخالفة الفعل الشرع بحيث لا تترك عليه الاثار والفساد من الاعمال ما خالف امر الشارع قاصدا المخالفة والفساد من الاعتقاد ما خالف عقيدة التوحيد قاصدا المخالفة والفساد من الاقوال ما خالف لرهان العقل قاصدا المخالفة"[3]. وبعد ان تناولنا تعريف الفساد لغة واصطلاح وفقها لابد من تعريف مصطلح الفساد الاداري والمالي وعلى الرغم من عدم وجود تعريف شامل ووافي للفساد الاداري والمالي وكما هو متفق عليه من قبل اغلب الباحثين الا انه يمكن ان يعرف بانه "استخدام السلطة العامة من اجل كسب او ربح شخص او من اجل تحقيق هيبة او مكانة اجتماعية او من اجل تحقيق منفعة لجماعة او طبقة ما بالطريقة التي يترتب عليها خرق القانون او مخالفة التشريع ومعايير السلوك الاخلاقي وهو يعني بذلك يتضمن انتهاك للواجب العام وانحراف عن المعايير الاخلاقية في التعامل"[4]. وعرف البنك الدولي الفساد الاداري والمالي عدة تعاريف الا انه تبنى اقصر التعاريف فعرفه بانه "استغلال او اساءة استعمال الوظيفة العامة من اجل تحقيق المصلحة الخاصة"[5].

ونرى ان التعريف حصر وجود الفساد الاداري والمالي في القطاع العام

---

(1) د. نواف سالم كنعان، الفساد الاداري والمالي اسبابه اثاره وسائل مكافحته، بحث منشور في مجلة الشريعة والقانون، العدد الثالث والثلاثون،2008 ،ص84.

(2) الراغب والاصفهاني في المفردات،رقم397.

(3) سعيد فايز الدخيل، نظرية الافساد في الفقه الاسلامي، دار النفائس، بيروت،2001،ص16.

(4) السيد علي شتا، الفساد الاداري ومجتمع المستقبل، المكتبة المصرية، الاسكندرية،2003، ص44.

(5)Vaknin،Sam، Crim and corruption، united press international، Skopje، Macedonia، 2003، p18.

فقط وبين ان سبب وجوده هو تحقيق مصلحة او مكاسب شخصية. في حين عرف صندوق النقد الدولي الفساد الاداري والمالي بانه "سوء استخدام السلطة العامة من اجل مكسب خاص يتحقق حينما يتقبل الموظف الرسمي رشوة او يطلبها او يستجديها او يبتزها وقد يكون ذلك مقترنا بسوء استخدامه للسلطة حينما يقدم رجال الاعمال من القطاع الخاص الرشوة بقصد التحايل على السياسات العامة والقوانين او اللوائح للحصول على ميزة تنافسية او ربح او مزايا شخصية ويمكن ان يحدث سوء استغلال السلطة العامة ايضا من اجل مغنم شخصي حتى لو لم يحدث تقديم رشوة وذلك عن طريق محاباة الاقارب او التوصية بهم او سرقة موارد واملاك الدولة او تبديدها"[1]. اما منظمة الشفافية الدولية للفساد فقد عرفت الفساد الاداري والمالي بانه كل عمل يتضمن سوء استخدام المنصب العام من اجل تحقيق غاية للشخص ذاته او لجماعته[2].

وهناك من عرفه بانه سلوك يمارس من قبل المسؤولين سواء كانوا سياسيين او موظفين مدنيين في القطاع الخاص او العام بغية اثراء انفسهم او اقاربهم بصورة غير قانونية وذلك عن طريق اساءة استخدام السلطة الممنوحة لهم[3]. ونرى من التعاريف اعلاه حصرت الفساد بأشخاص من ذوي المناصب الوظيفية في القطاعين العام والخاص مستبعدين ان يقع الفساد من قبل صغار الموظفين. هذا ويظهر الفساد الاداري والمالي بعدة صور منها الرشوة والتي يقصد بها متاجرة الموظف العام بأعمال وظيفته للحصول على منافع شخصية له او لغيره وقد يظهر على شكل محسوبية وذلك من خلال تمرير ما تريده الاطراف المتمكنة من خلال نفوذهم دون استحقاقهم لها اصلا وقد يكون الفساد الاداري والمالي على شكل محاباة أي تفضيل جهة على جهة اخرى من غير وجه حق كمنح العطاءات والمقاولات وعقود الاستثمار والاستئجار وتعتبر الوساطة ايضا صوره

---

(1) فارس بن علوش بن بادي السبيعي، دور الشفافية والمسائلة في الحد من الفساد الاداري في القطاعات الحكومية، اطروحة دكتوراه، جامعة نايف العربية للعلوم الامنية، السعودية،2010،ص10.

(2) محمد عبدالغني حسن هلال، مقاومة ومواجهة الفساد القضاء على اسباب الفساد، مركز تطوير الاداء والتنمية، القاهرة، 2007،ص10.

(3) عبدالخالق فاروق، الفساد في مصر –دراسة اقتصادية تحليلية، دار العربي للنشر،القاهرة،2007،ص10.

من صور الفساد الاداري والمالي والتي يقصد بها تدخل شخص ذو مركز سياسي او وظيفي لصالح من لا يستحق حق معين كالتعيين او احالة العقد او تولي منصب وغيرها كما يظهر الفساد الاداري والمالي على شكل تزوير وابتزاز لتحقيق مكاسب شخصية من خلال استغلال الموظف موقعه الوظيفي فيقوم بتبريرات قانونية او ادارية او اخفاء تعليمات على الاشخاص المعنيين كما يحدث في عملية تزوير شهادة دراسية او تزوير عملة نقدية كذلك يظهر الفساد الاداري والمالي على صورة نهب المال العام من خلال استخدام الصلاحيات الممنوحة للشخص او من خلال استغلال الموقع الوظيفي للتصرف بأموال الدولة بشكل خفي ومن غير وجه حق او من خلال الاحتيال او تمرير السلع من خلال منافذ السوق السوداء او تهريب الثروة النفطية كذلك يعتبر التهاون والتباطؤ في انجاز المعاملات وخاصة المهمة والمستعجلة صوره من صور الفساد الاداري والمالي خصوصا في دوائر التقاعد والجنسية وتأييد صحة صدور الشهادات والكتب الرسمية كما يعتبر الفساد في بيئة المجتمع والمتمثل بدخان المصانع والذي كان للدول الصناعية الكبرى الاثر الكبير في ظاهرة الاحتباس الحراري التي يمر بها العالم حاليا صوره من صور الفساد الاداري والمالي[1].

- ومن خلال ما ورد ذكره يمكن ان نعرف الفساد الاداري والمالي بانه تحقيق منافع شخصية لذات الشخص الذي استغل سلطته او لجماعته سواء كان موظفا في القطاع العام او الخاص وسواء كان من كبار الموظفين او صغارهم مما يترتب عليه الاضرار بالبنية الاقتصادية والاجتماعية للدولة.

وقبل انهاء الحديث عن تعريف الفساد الاداري والمالي لابد من بيان اهم الخصائص المميزة له والتي منها[2]:-

---

([1])د. سعد العنزي، وجهة نظر تحليلية في الفساد، مقالة منشورة في مجلة المعهد العالي للدراسات المالية والمحاسبة، العدد السادس،2002.

([2]) انظر بخصوص ذلك – سالم محمد عبود ظاهرة الفساد الاداري والمالي، دار الدكتور، بغداد،2008،ص29. د. نواف سالم كنعان، الفساد الاداري والمالي اسبابه اثاره وسائل مكافحته، مصدر سابق، ص85-86.

1- انه عمل جماعي منظم فهو لم يعد عمل فرديا بل اصبح يشترك فيه اكثر من شخص فمن الناحية الفعلية يرتكز الفساد الاداري والمالي على عدة اطراف كالموظف الذي يستغل سلطته ونفوذه الوظيفي لتحقيق منافع شخصية اضافة الى اشخاص اخرين يتعاملون مع الموظف يقومون بشراء خدمات ليس لهم الحق في الحصول عليها او يدفعون مبالغ اضافية للحصول على خدمات لهم الحق في الحصول عليها اما الطرف الثالث فهو الوكيل والذي يكون وسيط احيانا بين الموظف والاشخاص الذين تكون لهم مصلحة ومثال ذلك في قضايا الفساد الكبيرة لا يتعامل المسؤول الحكومي مع الموظف مباشرتا بل يعتمد على اشخاص وكلاء لإتمام الصفقة.

2- انه عمل يقوم على اساس المخاطرة والمغامرة فهو يكون مغريا عندما تكون المغامرة والمخاطرة ضعيفة ويقل الاغراء كلما زاد عنصر المخاطرة والمغامرة ومثال ذلك الصفقات الكبيرة تكون مغريه لأنها تكون معقدة وغير مباشرة وبالتالي تكون الشكوك حولها ضعيفة وبالتالي تغري كبار الموظفين.

3- انه عمل خفي يتم عادة في اطار السرية والخوف فحالات الفساد في الغالب لا يتم الكشف عنها بصورة كاملة بل يكشف عن جزء منها .

4- انه عمل يتخذ اشكالا متعددة وعناصر ليس من السهل الإحاطة بها ومكافحتها فيظهر الفساد الاداري والمالي على شكل رشوة او اختلاس او ابتزاز او تزوير او استخدام سيئ للأموال العامة من اجل تحقيق منافع شخصية ومحاباة او محسوبية او يظهر على شكل التغاضي عن انشطة غير قانونية او سوء استخدام السلطة.

5- ارتباط الفساد الاداري والمالي في المجتمعات التي تعيش حاله من الفوضوية وعدم الاستقرار والتخبط.

6- ذو علاقة وطيدة بمظاهر التخلف الاداري حيث يترافق احيانا كثيرة ببعض مظاهر التخلف الاداري كسوء استغلال الوقت وتأخير المعاملات والتي تعتبر ارض خصبة للفساد الاداري والمالي مما يولد شعور عام للعناصر الصالحة في الجهاز الاداري بعدم الراحة وفقدان الحافز للعمل بصورة جدية وتخوفهم من العناصر الفاسدة خاصة اذا كانوا من اصحاب النفوذ

والقرار مما يؤدي الى حماية المنحرفين وعدم كشفهم او التقليل من خطورة انحرافهم والاثار المترتبة من جراء ممارساتهم الفاسدة والتي يمكن ان تمتد الى خارج الجهاز الاداري وتؤثر على المجتمع ككل[1].

المطلب الثاني

انواع الفساد الاداري والمالي

تختلف انواع الفساد الاداري والمالي حسب اختلاف منظور الرؤيا الى الفساد فهة يختلف من حيث الانتشار الى فساد اداري ومالي داخلي وفساد اداري ومالي خارجي ويختلف من حيث القطاع الى الفساد الاداري والمالي في القطاع العام وفساد الاداري والمالي في القطاع الخاص ومن حيث الحجم الى الفساد الاداري والمالي الكبير والفساد الاداري والمالي الصغير وسنتناول هذه الانواع باختصار وكما يأتي:-

1- الفساد الاداري والمالي الداخلي ويطلق عليه ايضا الفساد الاداري والمالي الوطني او المحلي والذي يقصد به الفساد الاداري والمالي الذي ينتشر داخل مؤسسات الدولة وقطاعاتها دون ان يتجاوز حدودها ويمارس هذا النوع من الفساد من قبل صغار الموظفين والافراد داخل الدولة ويعتبر من اكثر انواع الفساد الاداري والمالي انتشارا في المجتمعات المحلية[2].

2- الفساد الاداري والمالي الخارجي ويطلق عليه ايضا بالفساد الاداري والمالي الدولي او العالمي والذي يتعدى ويعبر حدود الدولة ويأخذ مدى واسع الانتشار ضمن ما يطلق عليها بالعولمة او ما يسمى بنظام الاقتصاد الحر فهو فساد يتسع نطاقه ليربط شركات محلية وشركات عالمية اجنبية وقادة سياسيين في الدولة لذا يعتبر من اخطر انواع الفساد الاداري والمالي كونه يهدد كيان الدولة وشعبها[3].

---

(1) مهدي عطية موحي و جاسم محمد حسين، استراتيجيات مكافحة الفساد الاداري والمالي ودورها في مكاتب المفتش العام،2014، ص105.

(2) حاجة عبد العالي، الاليات القانونية لمكافحة الفساد الاداري في الجزائر، اطروحة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية – جامعة محمد خضير بسكرة،2013،ص28.

(3) سعاد عبدالفتاح محمد، الفساد الاداري والمالي مظاهرة- سبل معالجته، دائرة النزاهة، نشرة دورية، العدد الثالث،2007،ص6.

3- الفساد الاداري والمالي في القطاع العام ويطلق عليه ايضا الفساد الاداري والمالي الحكومي والذي ينتشر داخل مؤسسات الدولة واجهزتها ويقع من قبل كبار موظفي الدولة وذلك عن طريق انحرافهم باستعمال السلطة لتحقيق غايات شخصية لهم ويكون على شكل سمسرة او سرقات مالية وتجارة في الاسلحة وكافة المشاريع الكبرى في الدولة لتحقيق منافع شخصية دون الاخذ بنظر الاعتبار تحقيق مصلحة الدولة[1].

4- الفساد الاداري والمالي في القطاع الخاص وهو الفساد الذي ينتشر في الشركات الخاصة وحسب تقارير معدة من قبل منظمة الشفافية فان الشركات الامريكية هي اكثر الشركات التي تمارس الفساد الاداري والمالي في القطاع الخاص تتبعها الشركات الفرنسية والصينية والالمانية[2].

5- الفساد الاداري والمالي الكبير ويطلق عليه فساد الدرجات الوظيفية العليا من الموظفين ويقع من كبار الموظفين في الدولة لتحقيق منافع شخصية مالية او اجتماعية ويعتبر هذا النوع من اخطر انواع الفساد لأنه يحمل خزينة الدولة خسائر مالية كبيرة لكونه فساد اداري ومالي قد يقع من قبل رؤساء الدول او وزراء او محافظين ومسؤولين وتكون حجم العمليات التي تقع ضمنه كبيرة ومن حالات الفساد الاداري والمالي الذي يقع من قبل كبار الموظفين مشاريع البنى التحتية وعمليات توريد السلع والمعدات مرتفعة الثمن والمعدات العسكرية ويطلق على هذا النوع من الفساد من قبل الفقه الغربي بجرائم الصفوة او جرائم ذوي الياقات البيضاء كونه يمارس من قبل موظفين ومسؤولين مرموقين ويحتلون مكانة اجتماعية عالية يستغلون مناصبهم وسلطاتهم لخرق القانون والتعليمات النافذة[3].

---

(1) مفتاح صالح و فريدة معارفي، الفساد الاداري والمالي- اسبابه مظاهره مؤشرات قياسه، الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والاداري،2012،ص4.

(2) مفتاح صالح و فريدة معارفي، الفساد الاداري والمالي- اسبابه مظاهره مؤشرات قياسه، الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والاداري، المصدر اعلاه،ص3.

(3)حنان سالم، ثقافة الفساد في مصر، دار مصر المحروسة، القاهرة، الطبعة الاولى،2003،ص60.

6- الفساد الاداري والمالي الصغير ويسمى ايضا بفساد الدرجات الوظيفية الدنيا وهو الفساد الذي يقع من قبل صغار الموظفين ومن خلال اداء وظائفهم والخدمات المكلفين فيها بصورة روتينية ويمارس على الاغلب من قبل الموظف بصورة فردية دون ان يكون هناك تنسيق مع اشخاص اخرين وينتشر هذا الفساد بين الموظفين في مختلف القطاعات والسبب في ذلك يرجع الى حاجتهم الاقتصادية المادية حيث يظهر ذلك على شكل رشوة عن أي خدمة يقدمونها او محسوبية تعود بالفائدة عليهم مستغلين سلطتهم ووظائفهم لمخالفة القانون والتعليمات[1].

- ونرى ان انواع الفساد لم تذكر على سبيل الحصر بل تذكر على سبيل المثال كون انواع الفساد الاداري والمالي لا يمكن حصرها لان كل انحراف باستخدام السلطة والوظيفة العامة يعتبر فساد اداري ومالي أيا كان شكله كالرشوة والاختلاس والتزوير ونهب المال العام والمحاباة والمحسوبية وغيرها.

المطلب الثالث

دوافع الفساد الاداري والمالي

للفساد الاداري والمالي مجموعة من الاسباب ان وجدت في مجتمع او مؤسسة فإنها تساعد على ايجاد بيئة جيدة لتفشي تلك الظاهرة ومن اهم جملة هذه الاسباب[2]:-

1- دوافع قانونية: تتمثل تلك الدوافع في ضعف الاجهزة التفتيشية والرقابية في قطاعات الدولة ومؤسساتها وعدم استقلاليتها اضافة الى وجود تشريعات

([1]) حمد صقر عاشور، قياس ودراسة الفساد في الدول العربية- مؤشر الفساد في الاقطار العربية اشكاليات القياس والمنهجية، المنظمة العربية لمكافحة الفساد والمؤسسة العربية للديموقراطية، بيروت،2009،ص36.

([2]) انظر بخصوص ذلك : اشرف محمد زهير و فخري المصري، الفساد في السلطة الوطنية الفلسطينية واثر محاربته في تعزيز الانتماء الوطني للفرد الفلسطيني، اطروحة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية= =نابلس- فلسطين،2010،ص4 ؛ اديس بوسعيود، مآسة مكافحة الفساد في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة مولود معمري، الجزائر،2015،ص33. خلود الفليت و نصار صديق، منهج القران الكريم في علاج الفساد الاداري، بحث مقدم الى المؤتمر العلمي الدولي الاول، غزة،2008 ،ص349.

وانظمة وقوانين تشجع الفساد، فتواضع نتائج سياسة مكافحة الفساد على الرغم من كثرة التشريعات العقابية لظاهرة الفساد الاداري والمالي والعلة في ذلك ان مظاهر الفساد الاداري والمالي في الوقت الحالي تتميز بالمراوغة والتنظيم والذكاء وعليه ينبغي معالجة ذلك بتشريعات ذكية وجديدة اضافة الى ضعف النظام القضائي وغياب المحاسبة فوجود نظام قضائي مستقل وعادل ورصين يجعل الحكومات والدول قوية تفرض هيبتها وقوانينها العادلة لتحكم الجميع اما في حالة العكس أي في حال غياب القانون وغياب المساءلة ستظهر وبشكل فعال عوامل انتشار الفساد الاداري والمالي.

2- الدوافع الاجتماعية والثقافية: تعتبر الدوافع الاجتماعية والثقافية تفسيرا جيدا لظاهرة الفساد الاداري والمالي ليس فقط على صعيد نشأة وامتداد هذه الظاهرة فحسب بل حتى على مستوى تواضع سياسة مكافحتها وتتمثل تلك الدوافع بانهيار الوازع الديني وانهيار القيم والاخلاق الحميدة بين ابناء المجتمع وانهيار عقيدة الاصلاح ونبذ الفساد والافساد اضافة الى ظاهرة المحسوبية على حساب المصلحة العامة للمجتمع كذلك تتمثل الدوافع الاجتماعية والثقافية في تندي مستويات المعيشة وانتشار الفقر بسبب سوء توزيع الدخول بين افراد المجتمع خصوصا في الدول الفقيرة وقلة رواتب العاملين في القطاع العام الامر الذي ساعد على انتشار ظاهرة الفساد الاداري والمالي كما وتعتبر بروز ظاهرة اسناد المسؤولية لقيادات ضعيفة وغير كفؤة وغير متخصصة في مجال اختصاصها من اهم العوامل الاجتماعية والثقافية لانتشار تلك الظاهرة في حين يعتبر غياب حرية الاعلام وعدم السماح للإعلاميين والمواطنين من الوصول الى المعلومات والسجلات العامة من العوامل التي تمنع من ممارسة الدور الرقابي على اعمال المؤسسات العامة والوزارات[1].

(1) يوسف عيد عطية بحر، الفساد الاداري المسببات والعلاج- دراسة تطبيقية على المستشفيات الكبرى في قطاع غزة، بحث منشور في مجلة جامعة الزهر، المجلد الثالث عشر، العدد الثاني،2011،ص12.

3- الدوافع السياسية : تظهر الدوافع السياسية كسبب من اسباب الفساد الاداري والمالي بسبب غياب قيم النزاهة والشفافية وعدم المساءلة حيث ترتبط هذه القيم بالديموقراطية ارتباطا شديدا كثقافة نظام حكم ومجتمع وادارة فحرمان المواطنين من المشاركة في التعبير عن الراي والمساهمة في رسم السياسات العامة وعجز الاجهزة التنفيذية في الدولة عن اداء مهامها وعجز الحكومة عن تحسين حال العاملين في قطاعات الدولة ووجود انظمة حكم استبدادية وتسلط بعض المسؤولين بالدولة واستغلالهم لمناصبهم لتحقيق منافع شخصية اضافة الى ضعف وقلة المرافق الخدمية والمؤسسات العامة التي تخدم المواطنين ادى كل هذا لترسيخ روح اللامبالاة لدى مواطني الدولة تجاه ما يدور من احداث سياسية الامر الذي انعكس على ادائهم للأعمال المكلفين بها وعدم التعاون فيما بينهم لمواجهة خطط الدولة مما ساعد على تفشي حالات الفساد الاداري والمالي[1].

4- الدوافع الاقتصادية: تساهم الظروف الاقتصادية المتدنية دور مهما في باعتبارها من احد الدوافع التي تؤدي الى انتشار ظاهرة الفساد الاداري والمالي والتي تتمثل في محصلتها بعجز الدولة عن اشباع الحاجات الاساسية للأفراد والذي يعتبر سببا رئيسيا وجوهريا وراء السلوك المريض لدى الافراد العاملين وخصوصا في البدان النامية فانخفاض الاجر الرسمي للعاملين في قطاعات الحكومة يغريهم للفساد اضافة الى عدم تعرض المسؤولين الكبار للمحاسبة و المساءلة وعدم تقديمهم للمحاكمة بسبب تورطهم في قضايا فساد اداري ومالي وضعف الاخلاقيات الحكومية للعمل الوظيفي وغياب مفاهيم المساءلة العامة والجزاء من مظاهر الدوافع الاقتصادية لانتشار ظاهرة الفساد الاداري والمالي.

المبحث الثاني

الاثار المترتبة على الفساد الاداري والمالي ووسائل مكافحته

ينتهك الفساد الاداري والمالي قيم المجتمع فهو قائم على اساس

---

(1) صلاح الدين فهمي محمود، الفساد الاداري كمعوق لعمليات التنمية الاجتماعية والاقتصادية، كتب عربية ،ص46.

تحقيق المنفعة الشخصية على حساب المنفعة العامة فممارسته تعود الى عدم استقامة ذاتية الشخص الذي يمارسه فنجد ان هذه الظاهرة تزعزع القيم الاخلاقية وتؤدي الى انتشار السلبية واللامبالاة في المجتمع وبين الافراد فهو يشوه البنية الاجتماعية والنسيج الاجتماعي من خلال بروز الاقلية على حساب الاكثرية فسوء توزيع الدخول بشكل غير متكافئ يؤدي الى حدوث تحولات مفاجئة وسريعة في التركيبة الاجتماعية[1]. لذا نجد ان هناك جهودا تبذل لمكافحة هذه الظاهرة سواء على المستوى المحلي او المستوى الدولي وان هناك طرقا وقائية للحد من ظاهرة الفساد الاداري والمالي وطرقا علاجية لمكافحته وهذا ما سنتناوله في هذا المبحث وعلى ثلاثة مطالب في المطلب الاول سنتناول الاثر المترتبة على الفساد الاداري والمالي وفي المطلب الثاني سنتناول وسائل مكافحة الفساد الاداري والمالي اما في المطلب الثالث سنتناول الفساد الاداري والمالي في العراق ووسائل مكافحته وكما يأتي:-

المطلب الاول

الاثار المترتبة على الفساد الاداري والمالي

للفساد الاداري والمالي مجموعة من الاثار الضارة و السلبية التي تنتشر داخل جسد المجتمع وتتمثل هذه الاثار بالاتي[2]:-

اولا: الاضرار بالتنمية الاقتصادية حيث يساهم الفساد الاداري والمالي بشكل كبير في اعاقة عملية التنمية وضعف النمو الاقتصادي ومن ابرز الادلة على ذلك ما جاء في تقرير التنمية الصادر عن البنك الدولي سنة 1997 ومن خلال استبانة تتعلق بهذا الخصوص تبين ان الفساد الاداري والمالي يعتبر اكبر معوق للتنمية فهو يؤدي الى الاخلال والاضطراب كما انه له اثار سلبية على النمو الاقتصادي من خلال تخفيض معدلات الاستثمار مما يترتب عليه خفض حجم الطلب الكلي وبالتالي انخفاض

([1]) سمير عبود عباس و نوري صباح، الفساد الاداري والمالي في العراق- مظاهره واسبابه ووسائل علاجه، 2008.

([2]) عز الدين بن تركي و منصف شرفي، الفساد الاداري- اسبابه واثاره وطرق مكافحته اشارة لتجارب بعض الدول، بحث منشور في الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والاداري،2012،ص9.

معدل النمو الاقتصادي كما يعتبر بعض رجال الاعمال ان دفع الرشاوي لإتمام صفقات الفساد الاداري والمالي بمثابة دفع الضرائب مما يدفعهم الى التقليل من حجم استثماراتهم في الدول التي يوجد فيها فساد.

ثانيا: الاضرار بالاستقرار السياسي يعمل الفساد الاداري والمالي على اضعاف الاستقرار السياسي داخل المجتمع الامر الذي يترتب عليه انخفاض مستوى الدخل والصراع داخل الطبقة الحاكمة وفساد الادارة وتسلطها وتدني الاوضاع على كافة الاوجه فوجود طبقة تعمل على نشر الفساد لتحقيق مصالح شخصية يفقد الجهاز الاداري دوره في اصلاح المنظومات الفاسدة بداخله لذا نجد ان المستفادين من الفساد ينشرون الفساد الاداري والمالي في عدد كبير من المؤسسات والاجهزة الحكومية يساعدهم في ذلك عدم المحاسبة والمساءلة القانونية.

ثالثا: الاضرار بمصداقية اجهزة الدولة من الاثار المترتبة على ظاهرة الفساد الاداري والمالي ضعف قواعد العمل الرسمية والتي تحول دون تحقيق اهداف العمل الرسمية مما يؤدي الى الاضرار بمصداقية الدولة واجهزتها الادارية وضعف الثقة من قبل الافراد المتعاملين مع الادارة كما يساهم الفساد الاداري والمالي في اضعاف الهياكل الادارية مما يترتب عليه فشل النظام الاداري في الدولة.

رابعا: الاضرار بالأنشطة الخدمية والانتاجية يساهم الفساد الاداري والمالي في تدني مستويات الخدمات والانشطة التي تقدم للأفراد حيث اظهرت دراسة ميدانية في احد المدن العربية ان الاجور في المستشفيات تكاد تكون دون المستوى المطلوب لممارسة مهنة الطب مما ترتب عليه تدني مستوى تقديم الخدمات الطبية في المستشفيات بشكل عام. وهناك من يرى ان الفساد الاداري والمالي يترتب عليه اثار سلبية تتمثل بالاتي[1]:-

(1) انظر بخصوص ذلك - اديس بوسعيود، مآسة مكافحة الفساد في الجزائر، مصدر سابق، ص33. محمد عبد صالح حسن و عماد صلاح، الاثار الاقتصادية والاجتماعية للفساد في العراق،2004.

1- اختيار اشخاص فاسدين لتولي مناصب ادارية واستبعاد الافراد النزيهين والاكفاء وذلك عندما يأخذ الفساد الاداري والمالي شكل المحسوبية والمحاباة والتحيز للأقارب في التعيينات الوظيفية.

2- سوء العلاقة والمعاملة بين الموظفين والمتعاملين نتيجة اللامبالاة والاهمال وضياع المصالح وعدم الاهتمام.

3- الارتجالية في اتخاذ القرارات ورسم السياسات اضافة الى عدم العدالة في توزيع الدخول وزيادة الفقر وتقليص الفرص المتاحة للعمل.

4- افساد اخلاقيات العمل والقيم الاجتماعية وتدني مستوى التعليم والذي يعتبر حجر الزاوية في عملية التنمية وتخصص له الدول اضخم الميزانيات من اجل بناء قدرات بشرية الا ان الفساد يستنزف الكثير من الاموال المخصصة لهذه الميزانيات ويحرف المتبقي منها على اهدافه مما يساهم في انحدار مستوى التعليم.

المطلب الثاني

سياسات ووسائل مكافحة الفساد الاداري والمالي

ذكرنا مسبقا ان للفساد الاداري والمالي اثار سيئة على المجتمع ومع ازدياد هذه الاثار وما يترتب عليها من اضرار خصوصا في البدان الصناعية الكبرى والبلدان النامية ومع ازدياد الوعي المتنامي بآثار الفساد الاداري والمالي اجتماعيا واقتصاديا تضافرت الجهود المحلية والعالمية بهدف مكافحة هذه الظاهرة فنجد ان هناك سياسات و وسائل محلية وعالمية لمقاومة الفساد والقضاء عليه وهذا ما سنتناوله في هذا المطلب وعلى ثلاثة فروع في الاول سنتناول سياسات مكافحة الفساد الاداري والمالي وفي الفرع الثاني سنتناول الوسائل الادارية لمكافحة الفساد الاداري والمالي وفي الفرع الثالث سنتناول الجهود الدولية لمكافحة الفساد الاداري والمالي وكما يأتي:-

الفرع الأول

سياسات مكافحة الفساد الاداري والمالي

هناك من يرى ان سياسات مكافحة ظاهرة الفساد الاداري والمالي تقسم الى ثلاث سياسات تعتبر على الاغلب توجهات اساسية واجراءات

وقائية تتمثل بالاتي[1] :-

1- الاصلاحات الهيكلية والتي تعتبر من اهم سياسات مكافحة الفساد الاداري والمالي وذلك من خلال معالجة الاسباب التي تساهم في تفشي الفساد واصلاح مؤسسات الحكم وارساء قواعد المساءلة العادلة بما يوافق مع المصلحة العامة.

2- المعالجة الادارية والقانونية وذلك من خلال سن القوانين الواضحة وانشاء المنظمات الادارية المتطورة اضافة الى انشاء مؤسسات واجهزة تنفيذية ورقابية كفؤة تساندها سياسة حازمة.

3- المعالجات الاعلامية والتي تكون من خلال تعزيز الشفافية في اعمال الاجهزة الحكومية والهيئات وتعزيز الوعي لدى الافراد بشان عمليات اتخاذ القرارات والكشف عن الفساد الاداري والمالي ومحاربته.

وهناك من يرى ان هناك سياسات وضعت لمواجهة الفساد الاداري والمالي اطلق عليها المواجهة الشاملة والدائمة للفساد مفادها ان الفساد الاداري والكالي مرتبط بمجموعة من المفاهيم التي من الضروري اخذها بنظر الاعتبار لوضع استراتيجيات لمواجهة هذه الظاهرة وتتمثل في [2]:-

اولا- النزاهة وهي منظومة القيم المرتبطة بالصدق والاخلاص والامانة في العمل فهي تتصل بقيم اخلاقية معنوية.

ثانيا- المساءلة وتقوم على اساس تقديم الاشخاص المسؤولين تقارير دورية ومستمرة خلال فترات زمنية يتم تحديها مسبقا حول سير العمل في الوزارة او المؤسسة وبشكل مفصل مبين فيه جميع الايجابيات والسلبيات في العمل والصعوبات التي تواجههم.

ثالثا- المحاسبة وتعني مساءلة الاشخاص الذين يتولون المناصب العليا والعامة وذلك من خلال المتابعة الادارية والقانونية والاخلاقية.

رابعا- الشفافية وتتمثل بوضوح العمل داخل المؤسسة ووضوح العلاقة بين

---

(1) جورج العبد، العوامل والاثار في النمو الاقتصادي والتنمية في كتاب الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية، الطبعة الاولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،2004،ص231-234.

(2) ايناس عباس يونس الفتلاوي، مظاهر الفساد الاداري والمالي وسبل مواجهته- دراسة نظرية، هيأة النزاهة- دائرة التحقيقات،ص202-203.

الافراد المنتفعين من خدماتها ووضوح الاجراءات والاهداف والغايات التي يجب ان تكون غير سرية وعلنية لأي سبب من الاسباب وينطبق ذلك على جميع اعمال الحكومة بوزاراتها المختلفة فالشفافية هنا شفافية مادية تتعلق بنظم واجراءات عملية.

الفرع الثاني

الوسائل الادارية لمكافحة الفساد الاداري والمالي

تقوم الوسائل الادارية لمكافحة الفساد الاداري والمالي على عناصر معينة منها الموظف العام والجهة الادارية التي يعمل فيها والقيادات التي تتولى زمام الامور وكيفية اختيارها اضافة الى الاجراءات الادارية وتعقيداتها وحصر السلطات والاختصاصات بيد كبار المسؤولين وتفعيل دور الرقابة الادارية والمالية ومن اهم الوسائل الادارية لمكافحة هذه الظاهرة[1]:-

1- تشكيل هيئات ادارية متخصصة لمكافحة الفساد الاداري والمالي وخصوصا في الدول النامية للسيطرة على الفساد الاداري والمالي بشكل فعال ولأجل تسهيل التراخيص والاجراءات والحد من سيطرة الحكومة على الصفقات التجارية والاعمال وفسح المجال امام الشفافية على الاجراءات الحكومية الادارية وتقليل حجم الاجهزة البيروقراطية ويتولى قيادة هذه الهيئات اشخاص من اصحاب الرؤية الشمولية الواسعة ومن اكثر الناس نزاهة وامنة ويتم اختيارهم وفق معايير موضوعية ولا بد من منحهم سلطات واسعة للتخفيف من حالات الفساد الاداري والمالي ويفضل ان تضم تلك الهيئات في عضويتها مهندسين ومحامين ومحاسبين وخبراء ادارة ومتخصصين في مجال تقنيات المعلومات يعملون الى جانب محققين قضائيين مختصين في مكافحة الفساد الاداري والمالي.

---

(1) انظر بخصوص ذلك - د. نواف سالم كنعان، الفساد الاداري والمالي اسبابه اثاره وسائل مكافحته، مصدر سابق،ص137-142 ؛ د. نواف كنعان، الرقابة الادارية والمالية على الاجهزة الادارية، بحث منشور في مجلة جامعة الشارقة للعلوم الشرعية والانسانية، العدد الثاني،2005،ص ، احمد حسن القاضي، جريمة الرشوة- ابعادها الاجتماعية والقانونية ومواجهتها امنيا، بحث مقدم لمعهد تدريب ضباط الشرطة- اكادمية الشرطة، 1998،ص26.

2- ضمان حقوق الموظفين وعدم بخس حقوقهم او اهدارها او الانقاص منها عن طريق تعسف الادارة بقراراتها وبتطبيق القوانين والانظمة حيث يترتب على عوز الموظف وحاجته واحساسه بعدم الاستقرار والامان الاخلال والخطأ والاهمال بواجبات وظيفته.

3- تعيين الموظفين في الاجهزة الحكومية بالشكل الذي يضمن وضع الاشخاص المناسبين بالمكان المناسب ويكونوا من ذوي السمعة الحسنة والكفاءات العالية اضافة الى تقيم اداء الموظفين وفق معايير موضوعية يترتب عليها ابعاد الموظف الذي تحوم حوله الشبهات في تعاملاته مع الافراد ونقله الى موقع اخر بعيد عن التعامل مع المواطنين.

4- تسليط الضوء على ظاهرة الفساد الاداري والمالي من قبل وسائل الاعلام المختلفة المسموعة والمقروءة والمرئية والتعريف بآثار الفساد الاداري والمالي السيئة وزيادة وعي الافراد بمخاطر الفساد وذلك من خلال مؤسسات تربوية ومنظمات المجتمع المدني والتركيز على الوازع الديني والاخلاقي وفضح جرائم الفساد الاداري والمالي ونشرها بكافة وسائل الاعلام لتكون عبرة وعظة وردع لكل شخص تسول له نفسه ممارسة تلك الظاهرة.

5- استخدام الوسائل التكنولوجيا المتطورة لجمع المعلومات وتبادلها والاستفادة من مردودات العولمة فيما يتعلق بضرورة استحداث المناهج المستجدة والتي تفي بمتطلبات مكافحة الفساد الاداري والمالي على المستوى المحلي والدولي.

6- تفعيل الرقابة المالية والادارية والمحافظة على المال العام من خلال الاشراف والمراجعة والفحص والرقابة الذاتية للوقوف على كيفية سير العمل الاداري والتأكد من صلاحية صرف الاموال العامة للأغراض المخصصة لها وفق القوانين والانظمة والتعليمات التي شرعت لها اضافة الى التأكد من ان جميع الانشطة الادارية تسير بالشكل الصحيح لتحقيق الأهداف الموضوعية في الخطة الادارية والتأكد من سلامة نتائج هذه الانشطة وانشاء الهيئات الرقابية القوية والمجهزة بالخبرات اللازمة لمراقبة ظاهرة الفساد الاداري والمالي اضافة الى اتباع الاجراءات

والخطوات الفعالة والمحددة لطرح المزايدات والمناقصات وتوقيع العقود الادارية الخاصة بالأعمال العامة بما يضمن تسهيل الاشراف والرقابة على تنفيذ العقود الادارية والاشراف الكامل والفعلي للرؤساء على مرؤوسيهم.

7- توفير القنوات الفعالة لتمكين الافراد من عرض شكواهم المتعلقة بالمعاملة الغير عادلة التي تواجههم في الحصول على حقوقهم ومستحقاتهم والخدمات العامة كإنشاء مكاتب للادعاء العام وصناديق الشكاوي ولجان الشفافية واللجان المستقلة ولابد من تفعيل هذه القنوات ان يكون هناك وعي بالدرجة الأولى من الجمهور للإبلاغ عن جميع اشكال الفساد الاداري والمالي اضافة الى تبسيط وتسهيل الاجراءات القضائية والادارية للبت في قضايا الفساد الاداري والمالي ومساعدة رجال الضبط الاداري والقضائي على التحقيق مع الموظفين الفاسدين واعتقالهم ومحاكمتهم.

الفرع الثالث

الجهود الدولية لمكافحة الفساد الاداري والمالي

استطاعت الجهود الدولية العالمية ان تقطع شوطا في مكافحة الفساد الاداري والمالي وتطوير المؤسسات والهيئات المعنية لمكافحة هذه الظاهرة كما استطاعت تطوير الاليات المختلفة ودعمها لتحقيق افضل النتائج العملية في مجال مكافحة الفساد فالدول بصورة عامة تستطيع ان تستعين بالمنظمات الدولية بصوره مباشرة او ان تستفيد من خبراتها في مكافحة الفساد الاداري والمالي ومن اهم الجهود الدولية لمكافحة هذه الظاهرة هو:-

1- دور منظمة الامم المتحدة في مكافحة الفساد الاداري والمالي حيث ساهمت الامم المتحدة ومنذ نشأتها وعلى مختلف مستوياتها الادارية بمكافحة هذه الظاهرة كما استطاعت من اعداد مشروع قانون استرشادي للفساد وعملت على تطبيق مجموعة من الانظمة والتدابير التي لها علاقة بمكافحة الفساد الاداري والمالي وزيادة الشفافية في الاجراءات والمعاملات ومن اهم مؤتمرات الامم المتحدة التي عقدتها لمكافحة الفساد الاداري والمالي المؤتمر الثالث المقام في الدوحة سنة 2009 حيث نجح المؤتمر في الوصول الى اتفاق جماعي لوضع الية متابعة مكافحة هذه الظاهرة كما

الزمت الاتفاقية الدول الاطراف بضرورة انشاء هيئة تتولى منع الفساد الاداري والمالي ونظرا لإدراك المجتمع الدولي خطورة الفساد الاداري والمالي بذلت المزيد من الجهود الاقليمية والعالمية والتي تحول البعض منها فيما بعد الى صيغة مواثيق دولية ويعتبر قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة سمة 1975 اول استنكار عالمي للفساد بجميه اشكاله ولابد من الاشارة الى ان دول عربية انظمت الى اتفاقية الامم المتحدة الا ان البعض انشئ هيئات مستقلة لمكافحة الفساد الاداري والمالي كمصر والاردن والمملكة العربية السعودية واليمن والمغرب وفلسطين والجزائر واصبح لبعض هذه الدول قوانين لمكافحة هذه الظاهرة[1].

2- جهود جامعة الدول العربية في مكافحة الفساد الاداري والمالي حيث كان لها جهود من خلال المشاركات الفعالة للمجموعة العربية ولممثلي مجلس وزراء الداخلية والعدل العرب في صياغة اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية المعقودة في باليرمو بإيطاليا سنة 2002 والتي لم تصدق، ومشروع اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد المعقودة في فيينا سنة 2003[2].

3- جهود منظمة التجارة العالمية في مكافحة الفساد الاداري والمالي حيث استطاعت المنظمة من انشاء وحدة خاصة لمراقبة الشفافية في التبادلات الحكومية في الدول الاعضاء الهدف منها القيام بدراسة عن الممارسات الحكومية في هذا المجال لغرض صياغة المواد الاساسية للاتفاقية حول الفساد الاداري والمالي[3].

---

(1) انظر بخصوص ذلك - احمد عبدالقادر، الفساد الاداري والمالي بين جهود مكافحته ودور الاجهزة العليا للرقابة في الحد منه، تقرير صادر عن ديوان المراقبة العامة في المملكة العربية السعودية، رقم 26،2010،ص58 ؛ حسن نافعة، دور المؤسسات الدولية ومنظمات الشفافية في مكافحة الفساد، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الثانية،2006،ص531 ؛ محمد بن منظور بن لؤي و ممدوح بن محمد الشمري، جهود المملكة العربية السعودية في مجال النزاهة ومكافحة الفساد، ورقة علمية،ص25.

(2) محمود محمد معابرة، الفساد الاداري وعلاجه في الاسلام- دراسة مقارنة بالقانون الاداري، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الاولى،2011،ص108.

(3) د. شرهان ممدوح حسن احمد، جهود مكافحة الفساد الاداري والمالي في المملكة العربية السعودية- دراسة مقارنة، بحث منشور في المجلة القانونية،ص24.

4- جهود البنك الدولي لمكافحة الفساد الاداري والمالي حيث اعلن البنك عن حملة ضد سرطان الفساد واشار الى ضرورة تكامل الجهود الدولية والوطنية في مجال مكافحة الفساد الاداري والمالي وبادر الى وضع استراتيجية نشاطه في مكافحة هذه الظاهرة وذلك من خلال منع اشكال الفساد والاحتيال الممولة من قبل البنك نفسه وتقديم العون والمساعدة للجهود الدولية لمكافحة الفساد الاداري والمالي وتقديم الدعم للدول النامية والتي تعتزم مكافحة هذه الظاهرة خصوصا فيما يتعلق بتصميم برامج المكافحة وتنفيذها واعتبار مكافحة الفساد الاداري والمالي شرطا اساسيا لتقديم خدمات البنك الدولي في مجالات رسم استراتيجيات المساعدة وتحديد الاقراض وشروطه ومعاييره[1].

5- جهود منظمة الشفافية لمكافحة الفساد الاداري والمالي والتي تعتبر من المنظمات الغير حكومية والتي تأسست سنة 1995 متخذة شعار الاتحاد العالمي ضد الفساد وتضم في عضويتها (100) دولة ويكون مقر امانتها في المانيا وتم انشائها من قبل مجموعة من المسؤولين السابقين في البنك الدولي وهي تعتبر من اكثر المنظمات الاهلية نشاطا وفعالية مختصة بمكافحة الفساد الاداري والمالي حيث تنشر سنويا تقريرها العالمي المختص بمؤشر الفساد الاداري والمالي والذي يتضمن قائمة لمقارنة الدول من حيث انتشار الفساد الاداري والمالي والمساعدة في مكافحة الفساد سواء على المستوى الرسمي او الغير رسمي[2].

6- جهود صندوق النقد الدولي في مكافحة الفساد الاداري والمالي والذي تبنى شروطا اكثر موضوعية وتشددا من البنك الدولي في منح قروضه ومساعداته استنادا لضوابط مكافحة الفساد الاداري والمالي فعمل على تطوير ادارة الموارد العامة وذلك من خلال اصلاح الخزينة ومديريات الضرائب واعداد الموازنات العامة ونظم المحاسبة والاجراءات والتدقيق

---

(1) عز الدين بن تركي و منصف مشرفي، الفساد الاداري- اسبابه واثاره وطرق مكافحته اشارة الى تجارب بعض الدول، الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والاداري،2012،ص13.

(2)محمد بن منصور بن لؤي و ممدوح بن محمد، جهود المملكة العربية السعودية في مجال النزاهة ومكافحة الفساد، مصدر سابق، ص27.

كما عمل على خلق بيئة شفافة و مستقرة وبيئة اعمال نظامية تضم تطوير القوانين المتعلقة بالأعمال التجارية والضرائب[1].

المطلب الثالث

الفساد الاداري والمالي في العراق ووسائل مكافحته

يعتبر الفساد الاداري والمالي في العراق من الظاهر القديمة التي اصابت الجهاز الاداري وترجع بدايات الفساد الاداري والمالي في العراق منذ نشأة الدولة العراقية وتأسيسها في العشرينات وازدادت بعد انقلاب 1968 واستفحلت بعد غزو العراق للكويت سنة 1990 وحتى دخول القوات الاجنبية الى العراق عام 2003 ورغم تفاؤل المواطنين بان الفساد الاداري والمالي الذي نخر الجهاز الاداري في العراق وان التبذير في الاموال العامة والظلم والهدر في الثروات وعدم توزيعها بصورة عادله قد انتهى الا ان النتيجة كانت مخيبة للآمال فالنخب السياسية مختلفة الاطياف اصبحت اهتماماتها بالدرجة الاولى توزيع حصص القيادات العليا والحقائب الوزارية والادارات العامة فاصبح العراق وحسب تقرير لمنظمة الشفافية العالمية يحتل المركز (129) من الدول في سلم الفساد الاداري والمالي وفي تقرير اخر يحتل المركز الثالث من بين (180) دولة بعد الصومال وميانمار وعلى الرغم من تشكيل هيئات مختصة بمكافحة الفساد الاداري والمالي كالمفوضية العامة للنزاهة وتشكيل دوائر المفتش العام في الوزارات وسن القوانين كانت بارقة امل لدى الشعب العراقي للقضاء على الفساد الاداري والمالي او الحد منه الا ان ظهور المحاصصة وتشريع القوانين الممهدة للنهب والسلب والاحتيال واستخدام اساليب ملتوية وتمرير القوانين مقابل تمرير قوانين اخرى اصبح مسوغ قانوني لحصانة المشرع او المسؤول القيادي الكبير[2]. ومن خلال ما تقدم سنتناول وسائل مكافحة الفساد الاداري والمالي في العراق على فرعين في الفرع الاول سنتناول اهم التشريعات لمكافحة هذه الظاهرة وفي الفرع الثاني سنتناول اهم

---

(1) د. شرهان ممدوح حسن احمد، جهود مكافحة الفساد الاداري والمالي في المملكة العربية السعودية- دراسة مقارنة، مصدر سابق،ص24.

(2) المفوضية العامة للنزاهة، نشرة دورية، العدد الثالث،2007.

المؤسسات الرقابية لمكافحة الفساد الاداري والمالي وكما يأتي:-

الفرع الأول

القوانين والتشريعات الخاصة بمكافحة الفساد الاداري والمالي

سن المشرع العراق العديد من القوانين الخاصة بمكافحة الفساد الاداري والمالي وعمل على توأمة تلك القوانين مع اتفاقية الامم المتحدة الموقعة سنة 2003 حيث تعتبر تلك الاتفاقية مرجع دولي باعتبارها اتفاقية عالمية النطاق حيث اشترك في اعمالها التمهيدية والمفاوضات التي سبقت الاقرار عليها اكثر من (120) دولة والعديد من المنظمات الدولية حيث تتخذ مجموعة من التدابير التشريعية والغير تشريعية وتنشأ لنفسها الية تنفيذ من خلال مؤتمر الدول المنظمة للاتفاقية حيث تم تجريم جميع مظاهر الفساد ومن اهم القوانين التي تؤامها المشرع العراقي مع تلك الاتفاقية لمكافحة الفساد الاداري والمالي "قانون العقوبات العراقي رقم 111 لسنة 1969 المعدل وقانون العقوبات العسكري رقم 60 لسنة 2007 قانون العقوبات لقوى الامن الداخلي رقم 14 لسنة 2008 قانون ديوان الرقابة المالية رقم 6 لسنة 1990 قانون الكسب الغير المشروع رقم 15 لسنة 1958 قانون انضباط موظفي الدولة والقطاع العام رقم 14 لسنة 1991 قانون الخدمة المدنية رقم 24 لسنة 1960 قانون الاملاك رقم 25 لسنة 1960 قوانين امر سلطة الائتلاف المنحلة رقم 57 لسنة 2004 و 77 لسنة 2004 و93 لسنة 2004 و55 لسنة 2004 وقانون التقاعد رقم 27 لسنة 2006 وتعليمات تنفيذ العقوبات الحكومية رقم 1 لسنة 2008 وقانون ضبط الاموال المهربة والممنوع تداولها في الاسواق المحلية رقم 18 لسنة 2008" ومع هذه التشريعات الا ان الحكومة العراقية لم تحقق الاستجابة الكاملة للالتزامات الواردة في هذه الاتفاقية لذا من الضروري الدعوة الى تفعيل واعادة النظر في بعض القوانين وتشريع القوانين اللازمة لتحقيق المؤامة الكاملة مع الاتفاقية ولابد من الاشارة الى ان مصادقة العراق على اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد الاداري والمالي يظهر قدرة الحكومة العراقية ونظامها المؤسسي على الحد من ظاهرة الفساد الاداري والمالي

اذا ما تم تطبيق بنود الاتفاقية تطبيق منهجي وبروح وطنية عالية[1].

الفرع الثاني

المؤسسات الرقابية لمكافحة الفساد الاداري والمالي

يوجد في العراق ثلاث مؤسسات رقابية مهمتها مكافحة الفساد الاداري والمالي وهذه المؤسسات هي :

اولا: هيئة النزاهة العامة والتي انشئت بموجب الامر رقم (55) لسنة 2004 والتي من مهامها التحقيق في حالات الفساد التي تثار حولها الشكوك كقبول الرشوة والهدايا والمحسوبية والتمييز على اساس طائفي او عرقي واستغلال السلطة لتحقيق اهداف شخصية واساءة استخدام الاموال العامة ولأجل تحقيق المهام المكلفة بها لمكافحة الفساد الاداري والمالي تقوم بوضع اسس ومعايير للأخلاق الواردة في لائحة السلوك التي يتوجب الالتزام بتعليماتها من قبل جميع موظفي الدولة، كما تقوم بعقد الندوات واعداد البرامج للتثقيف والتوعية وتبني ثقافة تقوم على اساس النزاهة والشفافية والشعور بالمسؤولية.

ثانيا: ديوان الرقابة المالية والتي انشئت بموجب الامر(77) لسنة 2004 وهي جهة مسؤولة عن التدقيق المالي في العراق ومن المهام المكلف بها تزويد الافراد والحكومة بالمعلومات والبيانات الدقيقة الخاصة بالعمليات الحكومية والاوضاع المالية من اجل تعزيز الاقتصاد من خلال مهمة التدقيق المالي وتقييم الاداء للحد من ظاهرة الفساد المالي.

ثالثا: مكاتب المفتشون العامون والتي انشئت بموجب الامر (57) لسنة 2004 حيث توجد في جميع الوزارات ومن مهامها التدقيق والمراجعة لرفع مستويات النزاهة والمسؤولية والاشراف على الوزارات والحد من حالات التبذير واساءة استخدام السلطة كما تتعاون مع هيئة النزاهة من خلال تقديم التقارير عن حالات الفساد الاداري والمالي في كافة الوزارات

---

(1) علي عبدالرحيم العبودي، الفساد الاداري والمالي في العراق بعد عام 2003- اسبابه وخصائصه وسبل مكافحته، بحث منشور في مؤسسة الحوار المتمدن، العدد 6036، 2018.

المختلفة.

الخاتمة

اولا / الاستنتاجات:

1- لا يوجد تعريف شامل ووافي او مفهوم معين للفساد الاداري والمالي كما لم تتضمن التشريعات أي تعريف او تحديد لمفهوم الفساد الاداري والمالي ومن خلال التعاريف المذكورة لهذه الظاهرة نرى ان الفساد الاداري والمالي هو كل اساءة او استغلال لوظيفة او منصب او انتهاك للواجب العام لتحقيق كسب غير مشروع او لتحقيق مصلحة شخصية.

2- للفساد الاداري والمالي اثار سيئة على التنمية الاقتصادية وضعف الاستثمار وهروب رؤوس الاموال خارج الدولة كما يؤدي الى ضعف استقرار الدولة ومصداقيتها كما يسبب الضرر بالأنشطة الخدمية للدولة والانتاجية ويؤدي الى تولي اشخاص فاسدين لمناصب عليا في الدولة واستبعاد الاشخاص الكفؤة كما يترتب عليه افساد اخلاق العمل والقيم الاجتماعية.

3- للفساد الاداري والمالي انواع متعددة لا يمكن حصرها بل تذكر على سبيل المثال منها الفساد الاداري والمالي في القطاع العام وفي القطاع الخاص والفساد الاداري والمالي الكبير والصغير والفساد الاداري والمالي الداخلي والخارجي وغيرها.

4- للفساد الاداري والمالي اسباب متعددة منها ما يعود لأسباب سياسية تتمثل بضعف السلطة او الحكم الاستبدادي ومنها ما يعود لأسباب اجتماعية واقتصادية وثقافية كالمحسوبية والمنسوبية وتدني مستويات المعيشة لدى الافراد وغيرها.

5- من وسائل مكافحة لفساد الاداري والمالي وسائل داخلية تتمثل بتشكيل هيئات ادارية متخصصة لمكافحة هذه الظاهرة داخل الدولة وخصوصا في البلدان النامية، ووسائل على المستوى الدولي تتمثل بالانضمام الى الاتفاقيات المنظمات الدولية لمكافحة الفساد الاداري والمالي.

ثانيا/ التوصيات:

1- النص في التشريعات على تحديد مفهوم الفساد الاداري والمالي والتشجيع على اقامة الندوات والورش والبحوث التوعوية عن خطورة هذه الظاهرة والاثار المترتبة عليها وتسليط الضوء على الجانب الاخلاقي والديني للمجتمع وذلك من خلال البرامج التوعوية والتثقيفية وتفعيل دور الاجهزة الإعلامية في ذلك.

2- تعزيز الجهود المحلية والدولية لمكافحة الفساد الاداري والمالي والقضاء عليه ورفع كفاءة الاجهزة المعنية الادارية والمالية ودعمها بكوادر بشرية .

3- اختيار اشخاص من ذوي النزاهة والكفاءة لتولي المناصب الادارية واجراء التنقلات بين الموظفين لتقليل حالات استغلال الوظيفة والمنصب وتخفيض حالات الرشوة وتسهيل الاجراءات وانجاز المعاملات المواطنين بأسرع واقرب وقت.

4- تشكيل هيئات ولجان رقابية في كافة الوزارات والدوائر التابعة لها والمؤسسات الغير مرتبطة بوزارة ودعمها لوجستيا ومنحها الصلاحيات الواسعة لمكافحة الفساد الاداري والمالي وتفعيل دور لجان النزاهة العامة ودوائر المفتش العام ودوان الرقابة المالية.

5- تحسين دخل الموظفين والمستوى المعاشي لأفراد المجتمع كافة وتحسين الوضع الاقتصادي.

6- سن القوانين والتشريعات التي تشدد من محاسبة ومعاقبة الاشخاص المتورطين بقضايا فساد اداري ومالي وتعديل القوانين التي تمنح الاشخاص المسؤولين الحصانة في التحقيق والمسائلة في قضايا فساد اداري ومالي.

المصادر والمراجع

اولاً / الكتب :

1-الدخيل ، سعيد ،(2001) ، *نظرية الافساد في الفقه الاسلامي*، دار النفائس، بيروت.

2-الراغب ، *الاصفهاني في المفردات*، رقم397.

3-العبد ، جورج ، (2004) ، *العوامل والاثار في النمو الاقتصادي والتنمية في كتاب الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية*، الطبعة الاولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

4- الفتلاوي ، اينـاس ، *مظاهر الفساد الاداري والمالي وسبل مواجهته- دراسة نظرية*، هيأة النزاهة- دائرة التحقيقات.

5-بن تركي ، عز الدين ؛ مشرفي ، منصف ، (2012) ، *الفساد الاداري- اسبابه واثاره وطرق مكافحته اشارة الى تجارب بعض الدول*، الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والاداري.

6-حسن ، محمد ؛ صلاح ، عماد ، (2004) ، الاثار الاقتصادية والاجتماعية للفساد في العراق.

7-سالم ، حنان ،(2003) ، *ثقافة الفساد في مصر*، دار مصر المحروسة، القاهرة، الطبعة الاولى.

8-شتا، السيد ، (2003) ، *الفساد الاداري ومجتمع المستقبل*، المكتبة المصرية، الاسكندرية.

9-صالح ، مفتاح ؛ معارفي ، فريدة ، (2012) ، *الفساد الاداري والمالي- اسبابه مظاهره مؤشرات قياسه*، الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والاداري.

10-عاشور ، حمد ، (2009) ، *قياس ودراسة الفساد في الدول العربية- مؤشر الفساد في الاقطار العربية اشكاليات القياس والمنهجية*، المنظمة العربية لمكافحة الفساد والمؤسسة العربية للديموقراطية، بيروت .

11-عبود سالم ، (2008) ، *ظاهرة الفساد الاداري والمالي*، دار الدكتور، بغداد.

12-فاروق ، عبدالخالق ، (2007) ، *الفساد في مصر -دراسة اقتصادية تحليلية*، دار العربي للنشر، القاهرة.

13-محمود ، صلاح الدين ، *الفساد الاداري كمعوق لعمليات التنمية الاجتماعية والاقتصادية*، كتب عربية .

14-معابرة ، محمود ، (2011) ، *الفساد الاداري وعلاجه في الاسلام- دراسة مقارنة بالقانون الاداري*، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الاولى.

15-موحي ، مهدي ؛ حسين ، جاسم ،(2014) ، *استراتيجيات مكافحة الفساد الاداري والمالي ودورها في مكاتب المفتش العام.*

16-نافعة ، حسن ، (2006) ، *دور المؤسسات الدولية ومنظمات الشفافية في مكافحة الفساد*، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الثانية.

17-هلال ، محمد ، (2007) ، *مقاومة ومواجهة الفساد القضاء على اسباب الفساد، مركز تطوير الاداء والتنمية*، القاهرة.

ثانياً / البحوث:

1. احمد ، شرهان ، *جهود مكافحة الفساد الاداري والمالي في المملكة العربية السعودية- دراسة مقارنة*، بحث منشور في المجلة القانونية.
2. السبيعي ، فارس ،(2010) ، *دور الشفافية والمسائلة في الحد من الفساد الاداري في القطاعات الحكومية*، اطروحة دكتوراه، جامعة نايف العربية للعلوم الامنية، السعودية.
3. العبودي ، علي ، (2018) ، *الفساد الاداري والمالي في العراق بعد عام 2003- اسبابه وخصائصه وسبل مكافحته*، بحث منشور في مؤسسة الحوار المتمدن، العدد 6036 .
4. العنزي ، سعد ، (2002) ، *وجهة نظر تحليلية في الفساد*، مقالة منشورة في مجلة المعهد العالي للدراسات المالية والمحاسبة، العدد السادس.
5. القاضي ، احمد ، (1998) ، *جريمة الرشوة- ابعادها الاجتماعية والقانونية ومواجهتها امنيا*، بحث مقدم لمعهد تدريب ضباط الشرطة- اكاديمية الشرطة .
6. بحر، يوسف ، (2011) ، *الفساد الاداري المسببات والعلاج- دراسة تطبيقية على المستشفيات الكبرى في قطاع غزة*، بحث منشور في مجلة جامعة الزهر، المجلد الثالث عشر، العدد الثاني.

7. فليت ، خلود ؛ صديق ، نصار ، (2008) ، *منهج القران الكريم في علاج الفساد الاداري*، بحث مقدم الى المؤتمر العلمي الدولي الاول، غزة.
8. كنعان ، نواف ، (2005) ، *الرقابة الادارية والمالية على الاجهزة الادارية*، بحث منشور في مجلة جامعة الشارقة للعلوم الشرعية والانسانية، العدد الثاني.
9. كنعان ، نواف ،(2008) ، *الفساد الاداري والمالي اسبابه اثاره وسائل مكافحته*، بحث منشور في مجلة الشريعة والقانون، العدد الثالث والثلاثون.
10. محمد ، سعاد ،(2007) ، *الفساد الاداري والمالي مظاهرة- سبل معالجته*، دائرة النزاهة، نشرة دورية، العدد الثالث.

ثالثاً/ الرسائل والاطاريح الجامعية :

1. بوسعيود ، اديس ، (2015) ، *مآسة مكافحة الفساد في الجزائر*، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة مولود معمري، الجزائر.
2. زهير ، اشرف ؛ المصري ، فخري ،(2010) ، *الفساد في السلطة الوطنية الفلسطينية واثر محاربته في تعزيز الانتماء الوطني للفرد الفلسطيني*، اطروحة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين.
3. عبدالعالي ، حاجة ، (2013) ، *الاليات القانونية لمكافحة الفساد الاداري في الجزائر*، اطروحة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية – جامعة محمد خضير بسكرة .

رابعاً / أوراق العمل والتقارير:

1. المفوضية العامة للنزاهة، (2007) ، *نشرة دورية*، العدد الثالث .
2. بن لؤي ، محمد ؛ الشمري ، ممدوح ، *جهود المملكة العربية السعودية في مجال النزاهة ومكافحة الفساد*، ورقة علمية.
3. عبدالقادر ، احمد ، (2010) ، *الفساد الاداري والمالي بين جهود مكافحته ودور الاجهزة العليا للرقابة في الحد منه*، تقرير صادر عن ديوان المراقبة العامة في المملكة العربية السعودية .

Sources and References

First / Books:

1- Al-Dakhil, Saeed, (2001), *The Theory of Corruption in Islamic Jurisprudence*, Dar Al-Nafayes, Beirut.

2- Al-Raghib, *Al-Isfahani in Al-Mufradat*, No. 397.

3- Al-Abd, George, (2004), *Factors and Effects on Economic Growth and Development in the Book "Corruption and Good Governance in Arab Countries*," First Edition, Center for Arab Unity Studies, Beirut.

4- Al-Fatlawi, Enas, *Manifestations of Administrative and Financial Corruption and Ways to Confront It - A Theoretical Study*, Integrity Commission - Investigations Department.

5- Bin Turki, Ezz El-Din; Mashrafi, Munsef, (2012), *Administrative Corruption - Its Causes, Effects*, and Methods of Combating It, with Reference to the Experiences of Some Countries, National Forum on Corporate Governance as a Mechanism to Reduce Financial and Administrative Corruption.

6- Hassan, Muhammad; Salah, Imad, (2004), *The Economic and Social Effects of Corruption in Iraq.*

7- Salem, Hanan, (2003), The Culture of Corruption in Egypt, Dar Misr Al Mahrousa, Cairo, First Edition.

8- Shatta, Al Sayed, (2003), *Administrative Corruption and the Society of the Future,* The Egyptian Library, Alexandria.

9- Saleh, Miftah; Maarifi, Farida, (2012), *Administrative and Financial Corruption - Its Causes*, Manifestations, and Measurement Indicators, National Forum on Corporate Governance as a Mechanism to Reduce Financial and Administrative Corruption.

10- Ashour, Hamad, (2009), *Measuring and Studying Corruption in Arab Countries - The Corruption Index in Arab Countries: Problems of*

Measurement and Methodology, Arab Organization for Combating Corruption and the Arab Democracy Foundation, Beirut.

11- Abboud Salem, (2008), *The Phenomenon of Administrative and Financial Corruption*, Dar Al Doctor, Baghdad.

12- Farouk, Abdel Khaleq, (2007*), Corruption in Egypt - An Analytical Economic Study*, Dar Al Arabi Publishing House, Cairo.

13- Mahmoud, Salah El-Din, *Administrative Corruption as an Obstacle to Social and Economic Development,* Arabic Books.

14- Ma'abara, Mahmoud, (2011), *Administrative Corruption and Its Treatment in Islam - A Comparative Study with Administrative Law*, Dar Al-Thaqafa for Publishing and Distribution, Amman, First Edition.

15- Mohi, Mahdi; Hussein, Jassim, (2014), *Strategies for Combating Administrative and Financial Corruption and Their Role in the Offices of the Inspector General*.

16- Nafaa, Hassan, (2006), *The Role of International Institutions and Transparency Organizations in Combating Corruption*, Center for Arab Unity Studies, Beirut, Second Edition.

17- Hilal, Muhammad, (2007), *Resisting and Confronting Corruption: Eliminating the Causes of Corruption,* Center for Performance and Development Development, Cairo.

Second/ Research:

1. Ahmed, Sharhan, *Efforts to Combat Administrative and Financial Corruption in the Kingdom of Saudi Arabia - A Comparative Study,* a study published in the Legal Journal.

2. Al-Subaie, Fares, (2010), *The Role of Transparency and Accountability in Reducing Administrative Corruption in Government Sector*s, PhD Thesis, Naif Arab University for Security Sciences, Saudi Arabia.

3. Al-Aboudi, Ali, (2018), *Administrative and Financial Corruption in Iraq after 2003 - Its Causes*, Characteristics, and Ways to Combat It, a study published in the Civilized Dialogue Foundation, Issue 6036.

4. Al-Anzi, Saad, (2002), *An Analytical Perspective on Corruption, an article published in the Journal of the Higher Institute for Financial and Accounting Studies*, Issue 6.

5. Al-Qadi, Ahmed, (1998), *The Crime of Bribery - Its Social and Legal Dimensions and Confronting It in Security Terms, a study submitted to the Police Officers Training Institute*, Police Academy.

6. Bahr, Yousef, (2011), *Administrative Corruption: Causes and Treatment - An Empirical Study of Major Hospitals in the Gaza Strip*, a study published in Al-Zahr University Journal, Volume Thirteen, Issue Two.

7. Fleet, Kholoud; Siddiq, Nassar, (2008), *The Qur'anic Approach to Treating Administrative Corruption,* a study presented at the First International Scientific Conference, Gaza.

8. Kanaan, Nawaf, (2005), *Administrative and Financial Oversight of Administrative Agencies*, a study published in the Sharjah University Journal of Sharia and Humanities, Issue Two.

9. Kanaan, Nawaf, (2008), *Administrative and Financial Corruption: Its Causes,* Effects, and Means of Combating It, a study published in the Journal of Sharia and Law, Issue Thirty-Three.

10. Muhammad, Suad, (2007*), Administrative and Financial Corruption: A Manifestation - Ways to Address It*, Department of Integrity, Periodical Bulletin, Issue Three.

Third / University Theses and Dissertations:

1. Boussayoud, Addis, (2015*), The Tragedy of Combating Corruption in Algeria, Master's Thesis in Political Science*, Mouloud Mammeri University, Algeria.

2. Zuhair, Ashraf; Al-Masry, Fakhri, (2010), *Corruption in the Palestinian National Authority and the Impact of Combating It on Strengthening the National Belonging of the Palestinian Individual*, Master's Thesis, An-Najah National University, Palestine.

3. Abdelali, Hajja, (2013), *Legal Mechanisms for Combating Administrative Corruption in Algeria,* PhD Thesis, Faculty of Law and Political Science, Mohamed Khedir University, Biskra.

Fourth / Working Papers and Reports:

1. The General Commission for Integrity, (2007*), Periodical Bulletin*, Issue Three.

2. Ben Louay, Muhammad; Al-Shammari, Mamdouh, *The Efforts of the Kingdom of Saudi Arabia in the Field of Integrity and Combating Corruption*, a Scientific Paper.

3. Abdul Qader, Ahmed, (2010), *Administrative and Financial Corruption: Efforts to Combat It and the Role of Supreme Audit Institutions in Reducing It,* a Report Issued by the General Auditing Bureau in the Kingdom of Saudi Arabia.